وزارة المالية والاقتصاد الوطني

Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

الربع الرابع 2020

البحرين 2030
BAHRAIN

صدر في أبريل 2021

نبذة عامة

استقرار النمو الاقتصادي خلال الربع الرابع 2020

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 4

اقتصاد مملكة البحرين 6

عكست نتائج النمو الاقتصادي[1] لمملكة البحرين خلال الربع الرابع من عام 2020 استقرار حركة الاقتصاد وتعافي نشاط عدد من القطاعات غير النفطية خلال النصف الثاني من عام 2020، نتيجة الاستمرار في تنفيذ مبادرات الحزمة المالية والاقتصادية التي هدفت إلى ضخ السيولة اللازمة في الاقتصاد، والمحافظة على العمالة الوطنية، بالإضافة إلى تطبيق الإجراءات الاستباقية والتدابير الوقائية، وإطلاق الحملة الوطنية للتطعيم. وتماشياً مع التوقعات، تراجع النمو الاقتصادي للربع الرابع من عام 2020 ولعام 2020 ككل على أساس سنوي نتيجة تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

- **حافظ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الرابع من عام 2020 على نفس مستوياته المسجلة في الربع الثالث**، حيث حقق القطاع غير النفطي نمواً ملحوظاً بلغت نسبته 3.3% مدعوماً بنمو قطاع المشروعات المالية بنسبة 11.6%، وانتعاش قطاع المواصلات والاتصالات بنسبة 9.4%، وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة 5.3%. إلا أن القطاع النفطي شهد تراجعاً بنسبة 13% على أساس فصلي نتيجة أعمال الصيانة في حقل أبو سعفة. وبالأسعار الجارية سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً طفيفاً بنسبة 0.2% خلال الربع الرابع مقارنة بالربع الذي سبقه، حيث نما القطاع غير النفطي بنسبة 2.1% فيما تراجع القطاع غير النفطي بنسبة 12.9%.

- **تباطؤ النمو الحقيقي لاقتصاد مملكة البحرين خلال العام 2020 بنسبة 5.8% مقارنة بالعام الماضي**، فيما بلغت نسبة التراجع 10.2% بالأسعار الجارية. وتأثر القطاع غير النفطي بتداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) حيث تراجع بنسبة 7% بالأسعار الثابتة، وبنسبة 7.3% بالأسعار الجارية. وفي المقابل، سجل القطاع النفطي تراجعاً حقيقياً طفيفاً بنسبة 0.1%، إلا أنه تراجع بالأسعار الجارية بنسبة 28.5%. وجاءت نتائج العام 2020 متوافقة مع انحسار وتيرة النمو العالمي بدرجة ملحوظة خلال العام 2020 لاسيما في ظل الظروف الاستثنائية التي عاشها العالم أجمع مع انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتحديات الناتجة عنها على الصعيد الطبي والمالي والاقتصادي.

- **تماشى أداء الاقتصاد البحريني خلال العام إلى حد كبير مع اتجاهات النمو على مستوى المنطقة**. وكان لبدء الحملات الوطنية للتطعيم ضد فيروس كورونا (كوفيد-19) الأثر الأكبر في التخفيف من القيود على الحركة التجارية والاقتصادية مع نهاية العام 2020، ومن المتوقع أن تساهم في تعافي اقتصاد المنطقة خلال العام 2021.

[1] جميع الإشارات إلى النمو في هذا التقرير تعني نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة، بعد تحييد أثر الأسعار "التضخم")، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين

	2018	2019	2020 بيانات أولية	2021 توقعات	2022 توقعات
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	%1.8	%2.0	%5.8-	%3.7	%3.2
القطاع غير النفطي	%2.5	%2.0	%7.0-	%4.5	%3.9
القطاع النفطي	%1.3-	%2.2	%0.1	%0.0	%0.0
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	%6.1	%2.2	%10.2-	%11.4	%5.0
التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك	%2.1	%1.0	%2.3-	%2.0	%2.5
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%6.5-	%2.3-	%9.4-	%4.5-	%2.7-
خام النفط (دولار الأمريكي للبرميل)	71.3	64.4	41.7	60.7	58.5

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 4
اقتصاد مملكة البحرين 6

العوامل الخارجية

الاقتصاد العالمي

يتجه الاقتصاد العالمي بشكل عام إلى التعافي على الرغم من تباين جهود الدول في التطعيم ضد فيروس كورونا (كوفيد-19)، واستمرار تفشي الفيروس الذي يهدد بفرض قيود على النشاط الاقتصادي. وبحسب التقرير الصادر في شهر أبريل 2021 يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتسارع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 6% في العام 2021، بزيادة بنسبة 0.5% عن توقعاته في شهر يناير 2021، ويعزو ذلك إلى توقع الصندوق بتسارع وتيرة التطعيم ضد فيروس كورونا (كوفيد-19) في وقت لاحق من العام، وإطلاق المزيد من إجراءات الدعم في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اعتمدت مؤخراً برنامج للدعم بقيمة 1.9 تريليون دولار أمريكي، وفي اليابان وبعض الاقتصادات الكبيرة الأخرى، بينما خفض صندوق النقد الدولي توقعات النمو للعام 2021 في منطقة اليورو، بسبب تصاعد تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) وإجراءات الإغلاق الناتجة عنه.

سجل اقتصاد عدد من الدول المتقدمة نمواً ملحوظاً خلال الربع الرابع من عام 2020، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت البيانات الصادرة عن مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة سنوية بلغت 4% خلال الربع، مقابل زيادة بلغت 33.4% في الربع الثالث، أما لعام 2020 ككل، فانكمش اقتصاد الولايات المتحدة بنحو 3.5% مقارنة مع نمو بلغ 2.2% في 2019. كما أشار مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو التي تضم 19 دولة بنسبة 0.7% على أساس فصلي، مقارنةً بالتقديرات الأولية البالغة 0.6%، كما انخفض بنسبة 4.9% على أساس سنوي، أي أقل من التقدير السابق عند 5%. من جهة أخرى نما الناتج المحلي الإجمالي في الصين بنسبة 6.5% في الربع الأخير من العام 2020 على أساس سنوي وفقاً لبيانات مكتب الإحصاءات الصيني، كما نما بنسبة 2.3% في العام 2020.

ومن ناحية أسعار النفط العالمية، فشهدت تعافياً خلال الأشهر الأخيرة من عام 2020، مع تعافي الطلب في البلدان المستهلكة الكبرى ومنها الصين والهند. ومن جهة أخرى أشار تقرير وكالة الطاقة الدولية إلى تراجع مخزونات النفط الخام العالمية ومخزونات الولايات المتحدة الأمريكية، فيما توقعت الوكالة أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 5.4 مليون برميل في اليوم في العام 2021 ليصل إلى 96.4 مليون برميل.

أسعار النفط الخام - برنت (دولار للبرميل)

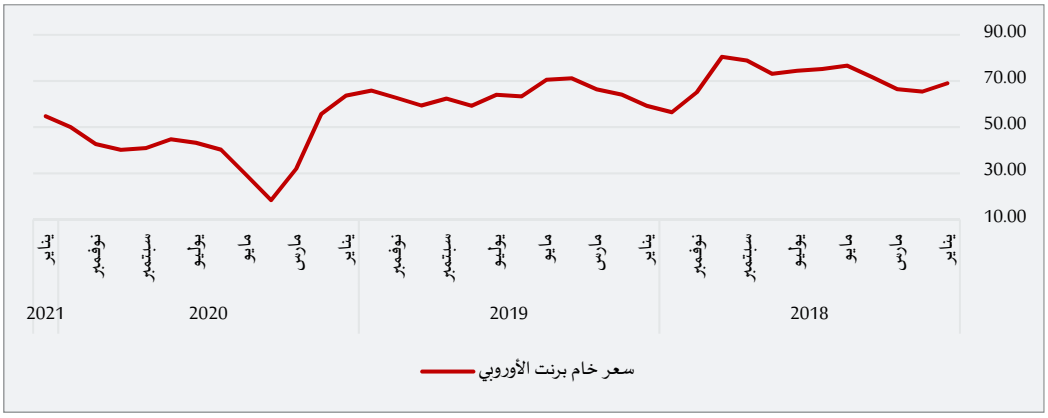

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

كشفت الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية عن نمو الناتج المحلي الإجمالي المعدل موسمياً للمملكة بنسبة 2.5% في الربع الرابع من العام 2020 على أساس ربعي، ويرجع ذلك إلى نمو كل من القطاع النفطي بنسبة 2.6%، وبنسبة 2.4% للقطاع غير النفطي، حيث حقق القطاع الخاص نمواً بنسبة 3.2%، كما نما القطاع الحكومي بنسبة 0.6%. وأما بالنسبة لمعدلات نمو الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، فبلغ النمو الاقتصادي مستوياته الأعلى في الصناعات التحويلية بزيادة قدرها 9.3%، تلتها الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية 6.7%، ثم تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق 5.7% والنقل والتخزين والاتصالات بزيادة فصلية وقدرها 5.3%، وحققت خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال زيادة طفيفة بنسبة 0.8%. ومن جانب آخر، تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 4.1% خلال العام 2020 مقارنة بعام 2019، مع تراجع قطاع النفط بنسبة 6.7% والقطاع غير النفطي بنسبة 2.3%.

وقدّر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 2.5% في عام 2021 و3.5% في عام 2022، بعد انكماش قُدِّر بحوالي 5.8% في عام 2020، وبحسب تقديرات المصرف المركزي سجل الاقتصاد غير النفطي انكماشاً بحوالي 5.7% في عام 2020 نتيجة تداعيات الجائحة وتدابير الإغلاق الاقتصادي لاحتواء تفشي الفيروس. ورجح المصرف المركزي أن ينمو الناتج غير النفطي لدولة الإمارات بحوالي 3.6% عام 2021، و3.9% في العام 2022.

اقتصاد مملكة البحرين

النمو الاقتصادي

أصدرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بيانات الحسابات القومية الأولية للربع الرابع من العام 2020، والتي تشير إلى تسجيل مملكة البحرين استقراراً في نموها الحقيقي مقارنة بالربع الثالث من العام ذاته، مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.3%، بعكس القطاع النفطي الذي شهد تراجعاً بنسبة 13% على أساس فصلي. في حين شهد الناتج المحلي الإجمالي تسارعاً طفيفاً في وتيرة النمو بالأسعار الجارية محققاً نمواً بنسبة 0.2% على أساس فصلي، مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 2.1%، بينما شهد القطاع النفطي تراجعاً بنسبة 12.9% متأثراً بهبوط أسعار النفط عالمياً.

أما بالنسبة لعام 2020 ككل، فسجل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي تباطؤاً بنسبة 5.8%، و10.2% بالأسعار الجارية مقارنة بعام 2019. وانخفض نمو القطاع النفطي انخفاضاً طفيفاً في العام 2020 بنسبة 0.1% بالأسعار الثابتة مقارنةً بالعام 2019، بينما انخفض بنسبة 28.5% بالأسعار الجارية. كما شهد القطاع غير النفطي تباطؤاً حقيقياً بنسبة 7% وبنسبة 7.3% بالأسعار الجارية.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

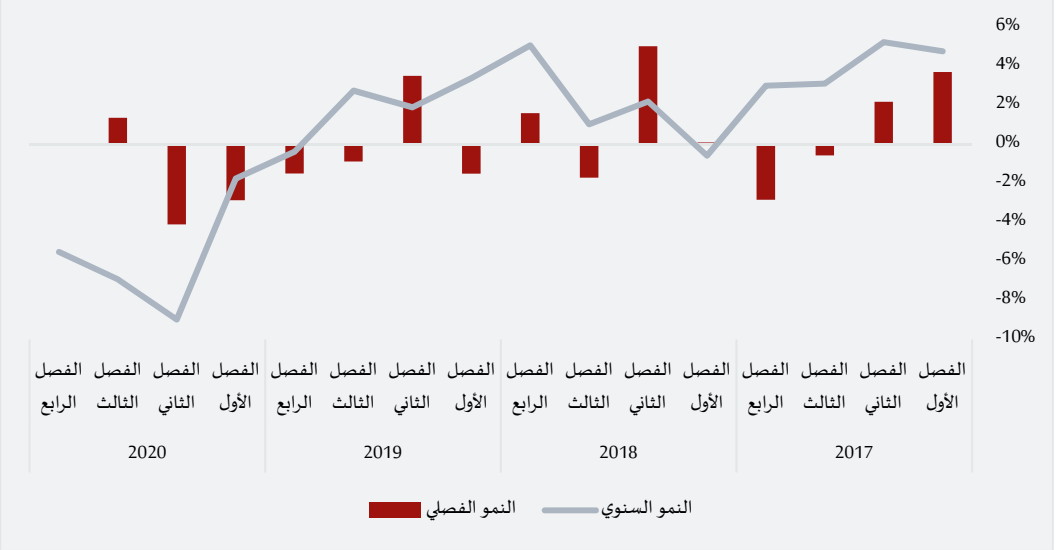

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 4
اقتصاد مملكة البحرين 6

القطاع غير النفطي

أكدت البيانات الأولية استمرار تعافي اقتصاد المملكة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الربع الرابع من عام 2020 بنسبة 3.3% بالأسعار الثابتة وبنسبة 2.1% بالأسعار الجارية، مقارنة بالربع الثالث من العام. ولعبت الحزمة المالية والاقتصادية دوراً كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي مع الاستمرار في ضخ السيولة اللازمة في الاقتصاد عن طريق مبادرات دعم الأفراد، وأصحاب العمل، والشركات وبالأخص العاملة في القطاعات الأكثر تضرراً جراء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتصدَّر قطاع المشروعات المالية قائمة القطاعات الأكثر نمواً خلال الربع الرابع من عام 2020 بنسبة فصلية بلغت 11.6%، وبحسب البيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ارتفع مستوى القروض والتسهيلات من مصارف التجزئة بنسبة 2.1% مقارنة بالربع الثالث من العام ذاته، كما ارتفع مؤشر عرض النقد (ن3) بنسبة 1%، فيما ظلت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي مستقرة مع ارتفاع طفيف بنسبة 0.1%، في حين تراجع مستوى الودائع المحلية من غير المصارف بنسبة 2.2% مع نهاية الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة.

وبلغ نمو قطاع المواصلات والاتصالات الحقيقي نسبة 9.4% على أساس فصلي خلال الربع الرابع من عام 2020، بعد أن كان أحد أكثر القطاعات تأثراً خلال الفترة الماضية، حيث ارتفعت أعداد الشاحنات الواردة والصادرة عبر جسر الملك فهد بنسبة 19.2%، كما ارتفع عدد مستخدمي النطاق العريض بنسبة 1.7% على أساس فصلي. كما شهدت عدة قطاعات أخرى نمواً خلال الربع على أساس فصلي منها قطاع الخدمات الحكومية الذي نما بنسبة 5.3%، وقطاع التجارة بنسبة 2% مع زيادة أعداد السجلات التجارية الصادرة الجديدة للشركات والأفراد بنسبة 23.6%، وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة 1.7% وقطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال بنسبة 1.1%.

من جهة أخرى شهد قطاع البناء والتشييد تراجعاً بنسبة 0.8%، ويجدر الذكر هنا إلى ارتفاع عدد طلبات رخص البناء الصادرة خلال الربع الرابع من العام 2020 بنسبة 43.3% مقارنة بالربع الثالث من العام 2020. كما تراجع نمو قطاع الصناعات التحويلية خلال نفس الفترة بنسبة 1.8%، متأثراً بانخفاض معدلات إنتاج كل من مصفاة شركة نفط البحرين "بابكو" وشركة غاز البحرين الوطنية" بناغاز" بنسبة 20% و3.8% على التوالي، فيما ارتفع معدل إنتاج شركة البا بنسبة 2.6% وكذلك شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات "جيبك" بنسبة 1.5%.

ولا يزال قطاع الفنادق والمطاعم الأكثر تأثراً من تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) حيث تراجع بنسبة 13.6% على أساس فصلي، إلا أن عدداً من المؤشرات المرتبطة بالقطاع شهدت نمواً خلال الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بالربع الذي سبقه ومنها نسبة إشغال الفنادق التي بلغت حوالي 23% في فنادق 4 نجوم 29% في فنادق 5 نجوم، محققةً نمواً فصلياً وقدره 53.3% و20.8% على التوالي.

أما لعام 2020 ككل، فتشير النتائج الأولية إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة 7% على أساس سنوي، وهو ما كان متوقعاً في ظل الظروف الاستثنائية التي عاشها العالم أجمع مع انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتحديات الناتجة عنها على الصعيد الطبي والمالي والاقتصادي. وكان قطاع الفنادق والمطاعم الأكثر تضرراً خلال العام 2020 إذ انخفض بنسبة 43.9%، فيما حقق قطاع المشروعات المالية النمو

الوحيد بين القطاعات غير النفطية بنسبة 1%.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس فصلي حسب القطاع

السنة	2019	2020			
النشاط الاقتصادي	السنوي	السنوي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
النفط الخام والغاز الطبيعي	%2.2	%0.1-	%8.3-	%12.7	%1.7	%13.0-
الصناعات التحويلية	%1.6	%4.5-	%3.8-	%7.7-	%4.2	%1.8-
الكهرباء والماء	%13.6	%28.7	%21.8	%12.6	%1.2-	%4.7-
البناء والتشييد	%2.6	%0.9-	%1.0-	%0.7-	%0.3	%0.8-
التجارة	%1.1	%7.2-	%3.2-	%8.4-	%0.1-	%2.0
الفنادق والمطاعم	%6.8	%43.9-	%32.7-	%41.9-	%71.1	%13.6-
المواصلات والاتصالات	%5.1-	%32.0-	%10.0-	%42.6-	%22.4	%9.4
الخدمات الاجتماعية والشخصية	%2.9	%13.1-	%4.8-	%15.4-	%0.6-	%1.7
الأنشطة العقارية	%1.9-	%5.8-	%3.0-	%6.6-	%0.3	%1.1
المشروعات المالية	%2.7-	%1.0	%2.4-	%1.0-	%3.0	%11.6
الخدمات الحكومية	%1.8-	%0.0	%11.8	%9.3	%12.4-	%5.3
أخرى	%68.8	%11.8-	%11.6	%9.5-	%0.6	%2.0-
الناتج المحلي الاجمالي	**%2.0**	**%5.8-**	**%2.8-**	**%4.1-**	**%1.4**	**%0.0**
الناتج المحلي غير النفطي	%1.9	%7.0-	%1.6-	%7.6-	%1.3	%3.3

وبلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 82.3% في الربع الرابع من عام 2020، تصدرها قطاع المشروعات المالية بمساهمة بلغت 19%، تلاه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 14.5%، وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة 13%، في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي حوالي 17.7%.

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الربع الرابع لعام 2020

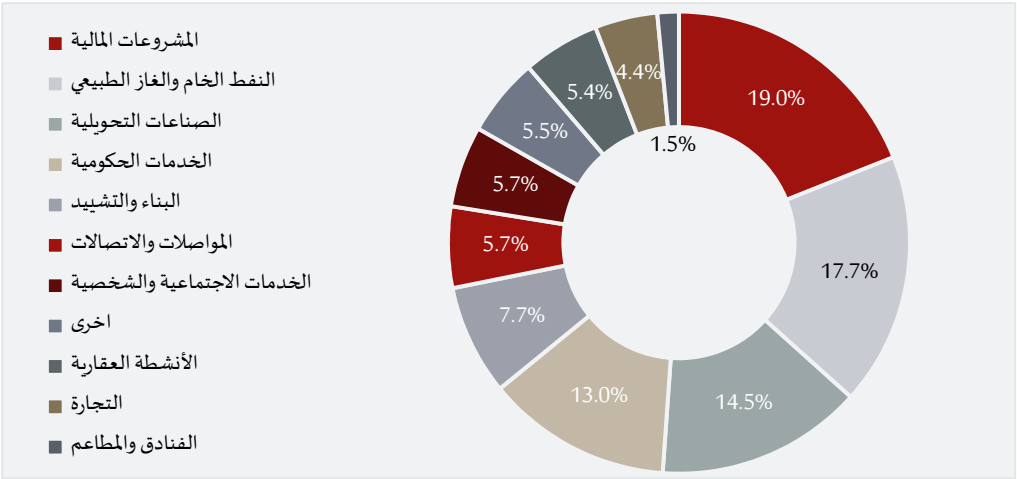

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع النفطي

انخفض نمو القطاع النفطي خلال الربع الرابع من عام 2020 بنسبة 13% بالأسعار الثابتة، وبنسبة 12.9% بالأسعار الجارية مقارنة بالربع الثالث من عام 2020. ويعزو ذلك إلى انخفاض متوسط إجمالي إنتاج النفط خلال الربع إلى حوالي 181,777 برميل يومياً، متراجعاً بنسبة 11.8% عن الربع الثالث من العام، نتيجة أعمال الصيانة المقررة في حقل أبو سعفة والتي أدت إلى انخفاض متوسط الإنتاج من الحقل إلى 138,147 برميل يومياً، أو بنسبة 15.4% على أساس فصلي. من جهة أخرى، ارتفع متوسط إنتاج حقل البحرين ارتفاعاً فصلياً بنسبة 2%، إذ بلغ متوسط الإنتاج 43,629 برميل يومياً. وبلغ متوسط إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب حوالي 212,391 مليون قدم مكعب، متراجعاً بنسبة 10.7% على أساس فصلي، فيما تم إعادة حقن حوالي 31.4% من إجمالي الغاز المنتج في القطاع النفطي.

وتراجع الناتج المحلي الإجمالي النفطي تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.1% خلال العام 2020 ككل مقارنة بالعام 2019. وظل إنتاج النفط في المملكة مستقراً في العام 2020 مقارنة بالعام الذي سبقه، حيث بلغ متوسط الإنتاج من حقل البحرين 43,313 برميل يومياً بزيادة وقدرها 2.2% عن مستوياته في عام 2019، فيما بلغ متوسط الإنتاج من حقل أبو سعفة البحري 150,874 برميلًا يومياً مسجلاً تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.6%.

متوسط إنتاج النفط (برميل يومياً)

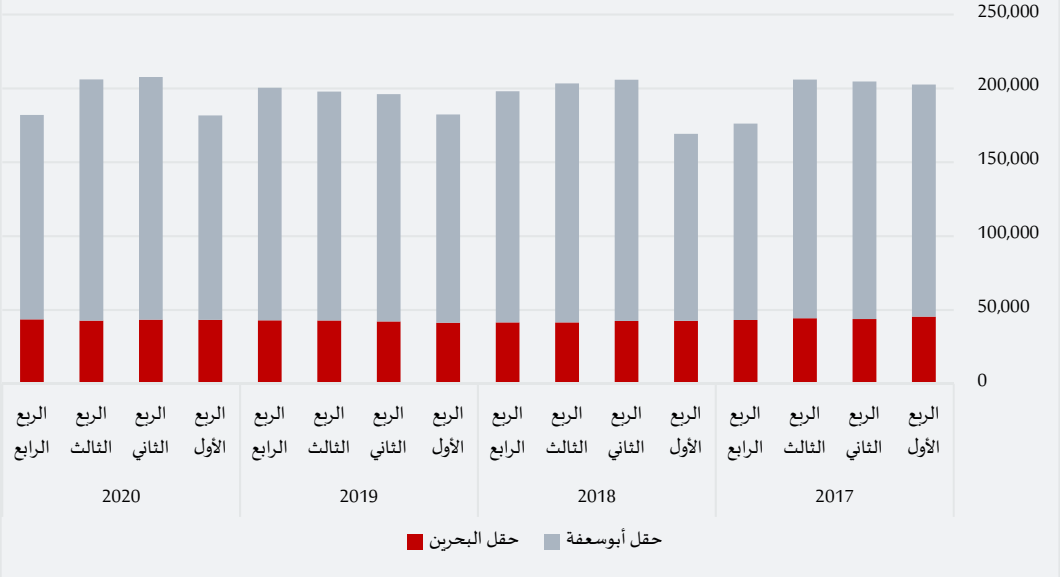

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

واستمرت وتيرة الاستثمار في عدد من المشاريع الاستراتيجية للقطاع النفطي، وأهمها مشروع تحديث مصفاة نفط البحرين (بابكو) والذي تجاوزت نسبة الإنجاز فيه 65% حتى الآن، والذي يسير حسب الخطة للانتهاء بحلول الربع الرابع من عام 2022، بالإضافة إلى مشروع تطوير حقل خليج البحرين والذي بلغت نسبة الإنجاز فيه حوالي 42% ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منه بنهاية العام 2021.

وشهد القطاع النفطي تحقيق إنجازات في عدد من المشاريع الأخرى ومنها:

- وقّعت الهيئة الوطنية للنفط والغاز مذكرة تفاهم مع شركة "إيني ريويند البيئية" بهدف تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين من خلال تحديد مجموعة من المبادرات الرامية لتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وإدارة التربة ومدافن النفايات وتعزيز الاستفادة منه، وبما يعزز تقدم المملكة والقطاع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.
- أبرمت الشركة القابضة للنفط والغاز مذكرة تفاهم مع شركة "اير برودكت" العالمية الرائدة في مجال الغازات الصناعية، بهدف إجراء دراسات جدوى اقتصادية متكاملة متعلقة بإنشاء مشاريع صديقة للبيئة لتطوير اقتصاد الهيدروجين، وستتم الاتفاقية على عدة مراحل أولها دراسة وتحليل موارد غاز الهيدروجين بالسوق المحلي ضمن مرافق الشركات التابعة للهيئة الوطنية للنفط والغاز، ومن ثم إنشاء محطة متنقلة لتوفير غاز الهيدروجين للسيارات التي تعمل على هذا النوع من الوقود.
- وقعت الشركة القابضة للنفط والغاز اتفاقية دراسة مشتركة مع شركة شيفرون الشرق الأوسط لتطوير الأعمال بهدف تقييم الطلب المستقبلي على الغاز في المملكة، وتحديد مصادر الإمداد المحتملة لتلبية هذه المتطلبات ودعم سلسلة التوريد المستقبلية لمرفأ الغاز الطبيعي المسال (LNG).

المشاريع التنموية

وفقاً لإحصائيات مجلس المناقصات والمزايدات، تم خلال العام 2020 ترسية 1,688 مناقصة ومزايدة بقيمة 1.6 مليار دينار، تصدّر فيها قطاع النفط والغاز قائمة الترسيات من حيث قيم المناقصات المرساة بإجمالي يقدر بـ 598.1 مليون دينار، يليه قطاع الإنشاءات والاستشارات الهندسية بقيمة تقدر بـ 330.1 مليون دينار.

وفيما يتعلق ببرنامج التنمية الخليجي، والذي يسهم في تمويل المشاريع الحيوية في عدة قطاعات، وبخاصة في مجال الإسكان، والبنية التحتية الأساسية ممثلة في أعمال الطرق والكهرباء والماء والصرف الصحي والمواصلات، والخدمات الاجتماعية، فشهد الربع الرابع من العام 2020 زيادة في قيمة المشاريع الممولة مع ترسية مشاريع بقيمة 74 مليون دولار أمريكي ليصبح إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها منذ إطلاق البرنامج حوالي 5,131 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 1.5% عما كانت عليه في نهاية الربع الثالث 2020. كما بلغ إجمالي قيمة المبالغ التي تم دفعها خلال الربع الرابع حوالي 85.7 مليون دولار أمريكي، ليصبح بذلك إجمالي المبالغ المدفوعة منذ إطلاق البرنامج حوالي 3,514.4 مليون دولار أمريكي، بزيادة فصلية قدرها 2.5%. وتم خلال الربع الرابع من العام ترسية عقد بناء 71 وحدة سكنية في مشروع إسكان قلالي ووادي السيل والمندرج تحت مظلة الصندوق السعودي للتنمية، ومشروع تطوير شبكة نقل الكهرباء جهد 220 و66 كيلوفولت لمدينة سلمان، وعقدين لأعمال تحويل الخدمات الكهربائية لتوسعة الطرق المؤدية لمدينة سلمان تحت مظلة صندوق الكويت للتنمية.

تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)

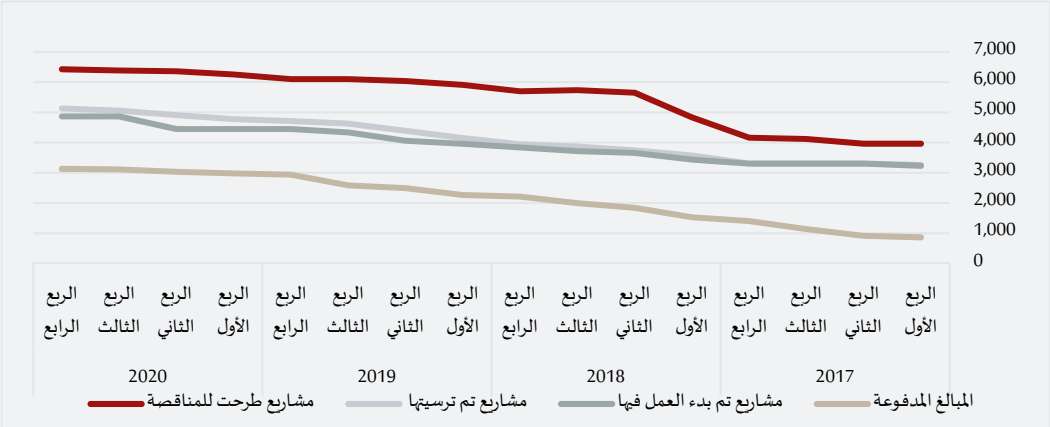

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ومن أبرز مستجدات المشاريع التنموية الأخرى:

- تم إرساء عقد تطوير شارع الفاتح بقيمة 29.7 مليون دينار بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية، ويشمل نطاق عمل المشروع إنشاء نفق بمساحة 600 متر وجسر أحادي الاتجاه وإضافة جسر للدوران العكسي.
- من المتوقع اكتمال مشروع مركز التصلب اللويحي في مجمع المحرق الطبي بحلول الربع الأخير من العام 2021، والذي يعتبر أول مركز متخصص على المستوى الإقليمي، وسيضم 7 عيادات خارجية بالإضافة إلى أقسام للتشخيص بالرنين المغناطيسي وللعلاج الطبيعي ومختبر وصيدلية.
- بلغت نسبة إنجاز مشروع إنشاء الطرق المؤدية إلى إسكان اللوزي حوالي 57%، ويتضمن إنشاء طريق بطول 4.8 كم، مع تطوير كافة التقاطعات واستحداث إشارات ضوئية.

التبادل التجاري

أظهرت نتائج الربع الرابع من العام 2020 تحسناً في أداء التجارة الخارجية لاسيما مع تخفيف القيود والضغوط التي تم وضعها للتعامل مع تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19). وبلغت القيمة الإجمالية للصادرات غير النفطية خلال الربع الرابع من العام 2020 حوالي 755.8 مليون دينار، مسجلةً زيادة بنسبة 0.5% مقارنة بالربع ذاته من العام 2019. إذ ارتفعت قيمة الصادرات وطنية المنشأ بنسبة 12.5% مقارنة بالربع ذاته من العام السابق لتبلغ 598.7 مليون دينار. ومن جهة أخرى، بلغ إجمالي قيمة الواردات غير النفطية خلال الربع الرابع من العام 2020 حوالي 1,191 مليون دينار، أي تراجعت بنسبة 7.1% على أساس سنوي. وأدت نتائج حركة التبادل التجاري خلال هذه الفترة إلى تحسن الميزان التجاري غير النفطي، حيث انخفضت الفجوة التجارية بنسبة 17.9% مع نهاية الربع الرابع من العام 2020.

وبالنسبة لعام 2020 ككل، تقلصت الفجوة التجارية من 1.9 مليار دينار في عام 2019 إلى 1.7 مليار دينار في العام 2020، نتيجة انخفاض قيمة الواردات غير النفطية بنسبة 3.7% إلى 4.8 مليار دينار، فيما ارتفعت قيمة الصادرات وطنية المنشأ الإجمالية بنسبة 3.9% لتبلغ 2.4 مليار دينار.

التجارة غير النفطية (مليون دينار بحريني)

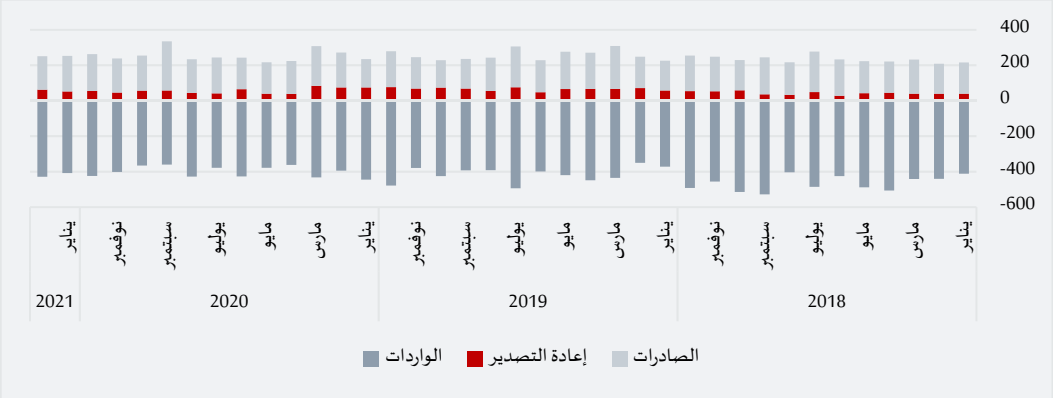

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البيانات الأساسية من شؤون الجمارك)

وفيما يلي أهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين خلال الربع الرابع من عام 2020:

الصادرات		الواردات	
الدولة	النسبة من إجمالي الصادرات	الدولة	النسبة من إجمالي الواردات
المملكة العربية السعودية	%21.1	جمهورية الصين الشعبية	%13.9
الولايات المتحدة الأمريكية	%8.7	المملكة العربية السعودية	%8.1
الإمارات العربية المتحدة	%8.5	أستراليا	%7.3
جمهورية الهند	%7.2	الإمارات العربية المتحدة	%7.2
جمهورية مصر العربية	%6.6	الولايات المتحدة الأمريكية	%7.0

الاستثمار الأجنبي المباشر

بحسب النتائج الأولية لمسح الاستثمار الأجنبي للعام 2020، والذي تنفذه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي ومجلس التنمية الاقتصادية، بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للبحرين خلال العام 2020 حوالي 378.5 مليون دينار، مما رفع قيمة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى نهاية العام 2020 إلى 11.9 مليار دينار. أما على أساس ربعي، فقد تراجعت التدفقات خلال الربع الرابع 2020 بنسبة 1.7% مقارنة بالربع الثالث من العام 2020.

وأشارت الإحصاءات إلى استحواذ قطاع الأنشطة المالية والتأمين والصناعات التحويلية على القيمة الكبرى لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ إجمالي الرصيد حتى نهاية العام 2020 لقطاع الأنشطة المالية والتأمين حوالي 7,811.8 مليون دينار، بانخفاض قدره 3.3% عن الربع الثالث 2020 وبنسبة 6.1% عن العام 2019، كما بلغ رصيد قطاع الصناعات التحويلية حوالي 1,630.0مليون دينار، بارتفاع نسبته 0.5% مقارنة بالربع الثالث 2020 و3.5% مقارنة بالعام الماضي. واستحوذت الاستثمارات المباشرة الواردة من لوكسمبورغ على 65.6% من التدفقات بواقع 248.2 مليون دينار بحريني، تلتها في المرتبة الثانية جزر كيمان بقيمة بلغت 93.3 مليون دينار بحريني، مشكلة 24.6% من إجمالي التدفقات، فيما حلت الهند في المرتبة الثالثة بواقع 68.6 مليون دينار خلال 2020 وبنسبة 18.1% من القيمة الإجمالية للتدفقات، ما يعكس الجهود المبذولة لتنوع مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة. وأما من ناحية رصيد واردات الاستثمارات الأجنبية لازالت دولة الكويت تحتل الصدارة من حيث أعلى قيمة رصيد خلال الربع الرابع 2020 بواقع 3,345.6 مليون دينار، مشكلةً 28.1% من إجمالي رصيد واردات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتتركز فرص جذب الاستثمارات في أربعة قطاعات اقتصادية رئيسية وعدة قطاعات فرعية، ومنها:

1. قطاع الخدمات المالية (الخدمات المساندة، إدارة الأصول، التكنولوجيا المالية، الخدمات المصرفية التجارية).
2. قطاع الصناعة والنقل والخدمات اللوجستية (توزيع السلع الاستهلاكية، مواد التعبئة والتغليف، الخدمات الصناعية، الخدمات اللوجستية وخدمات التوزيع الإقليمية).
3. قطاع تجارة الجملة والتجزئة (إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية).
4. قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الحوسبة الحسابية، خدمات الأعمال، المحتوى الرقمي).

وجاءت نتائج رصيد الاستثمارات الخارجية لهذه القطاعات خلال العام 2020 كالتالي:

القطاع	رصيد الاستثمارات الواردة (مليون دينار)	نسبة مساهمة القطاعات من القيمة الإجمالية للاستثمارات
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	**7,811.8**	**%65.6**
الصناعات التحويلية	**1,630.0**	**%13.7**
تجارة الجملة والتجزئة	**775.2**	**%6.5**
المعلومات والاتصالات	**428.0**	**%3.6**
أخرى	**1,270.6**	**%10.7**
المجموع	**11,915.6**	

معدلات التضخم

شهد مؤشر أسعار المستهلك تراجعاً خلال الربع الرابع من العام 2020 مقارنة بالعام السابق، فقد تباطأ متوسط معدل التضخم بنسبة 2.9% على أساس سنوي. وتعتبر أسعار "مجموعات الغذاء" الأعلى في نسبة التضخم خلال الربع الرابع من عام 2020، حيث بلغت 2.9% مقارنة بالربع ذاته من العام 2019؛ ويعود ذلك لارتفاع الطلب على المواد الغذائية الأساسية لا سيما الأسماك والمأكولات البحرية واللحوم. وفي المقابل، سجلت مجموعة "الترفيه والثقافة" أكبر انخفاض في الأسعار بلغت نسبته 36.1% خلال الربع الرابع 2020 مع تراجع القطاع في ظل تفشي فيروس كورونا (كوفيد 19)، تلتها مجموعة "الملابس والأحذية" بنسبة 10.2% ومن ثم مجموعة "الفنادق والمطاعم" والتي انخفضت أسعارها خلال الربع الرابع بنسبة 8.7%. في حين استقرت نسبياً معدلات التضخم في أسعار مجموعة "التعليم" و"الصحة" خلال الربع.

وبالنظر لعام 2020، فسجل مؤشر أسعار المستهلك تراجعاً بنسبة 2.3% مقارنة بالعام 2019. وسجلت معدلات التغير السنوي في أهم ثلاث مجموعات وفقاً للوزن النسبي في إجمالي السلة تفاوتاً، حيث تراجعت مجموعة "السكن، والمياه والكهرباء والغاز" وهي الأعلى وزناً بنسبة 2.6% في حين ارتفعت مجموعة "النقل" بنسبة 2.5% وأما مجموعات الغذاء فسجلت ارتفاعاً بنسبة 3.5%، مدعومةً بارتفاع أسعار الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة 11.1% وأسعار الخضروات بنسبة 8.7%. في حين سجلت مجموعة "الترفيه والثقافة" الانخفاض الأكبر في الأسعار بنسبة 31.2% خلال العام 2020، تلتها مجموعة "الملابس والأحذية" والتي تراجعت بنسبة 9.2%، ومجموعة "المطاعم والفنادق" بنسبة 6.3%.

تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

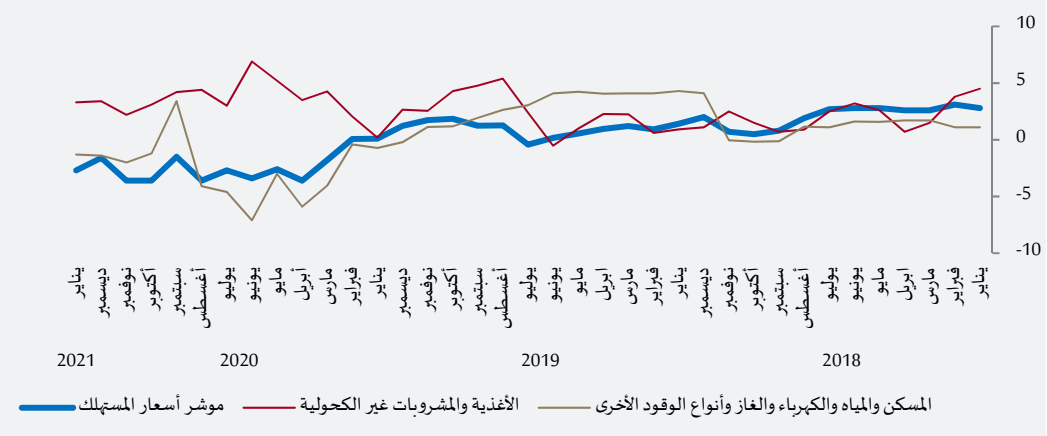

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات الإقراض والودائع

بحسب البيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، استمر الإقراض المصرفي المقدم من قبل مصارف قطاع التجزئة في مملكة البحرين في النمو بمعدلات عالية، وهو ما يعكس مستوى السيولة والثقة بشأن التوقعات الاقتصادية حيث سجل نمواً في نهاية الربع الرابع من العام 2020 بنسبة 7.0% على أساس سنوي، ليصل إجمالي قيمة القروض 10.4 مليار دينار. وبلغت قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال مع نهاية الربع الرابع من عام 2020 نحو 5.3 مليار دينار، مشكلةً 51% من إجمالي القروض بنمو سنوي وقدره 3.7%، وارتفاع ضئيل على أساس فصلي بنسبة 0.5%. وارتفعت قيمة القروض المقدمة لقطاع الأفراد بنسبة 9.8% على أساس سنوي وبنسبة 2.6% على أساس فصلي بقيمة إجمالية وقدرها 4.7 مليار دينار بحريني.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)

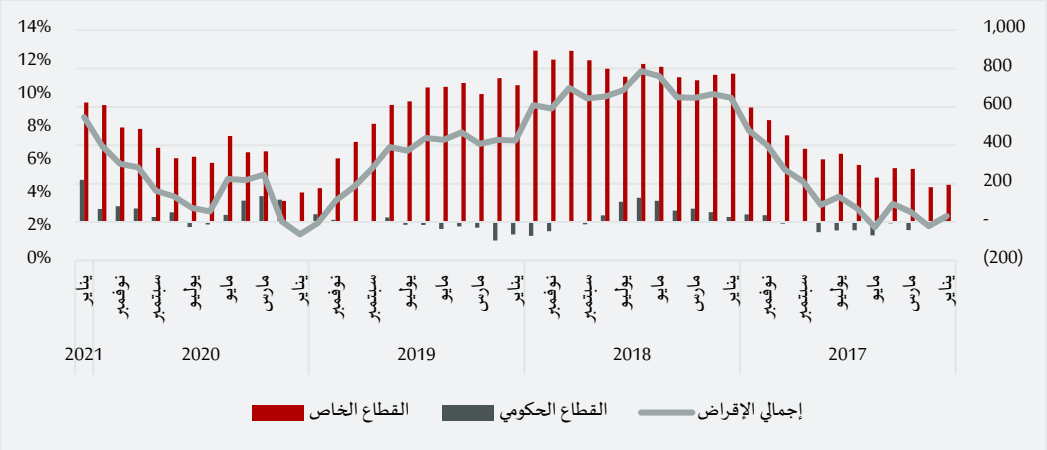

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وشهدت قيمة الودائع المصرفية لغير البنوك انخفاضاً بنسبة 5.9% في نهاية الربع الرابع على أساس سنوي وانخفاضاً بنسبة 2.2% على أساس فصلي، حيث سجلت الودائع من غير المصارف بالعملة الأجنبية انخفاضاً بنسبة 23.9% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي وانخفاضاً بنسبة 11.2%مقارنة بالربع الثالث من العام الحالي، بينما ارتفعت الودائع الإجمالية بالدينار البحريني بنسبة سنوية وقدرها 8.8% وبنسبة فصلية بلغت 3.8%.

الودائع لغير البنوك (مليون دينار بحريني)

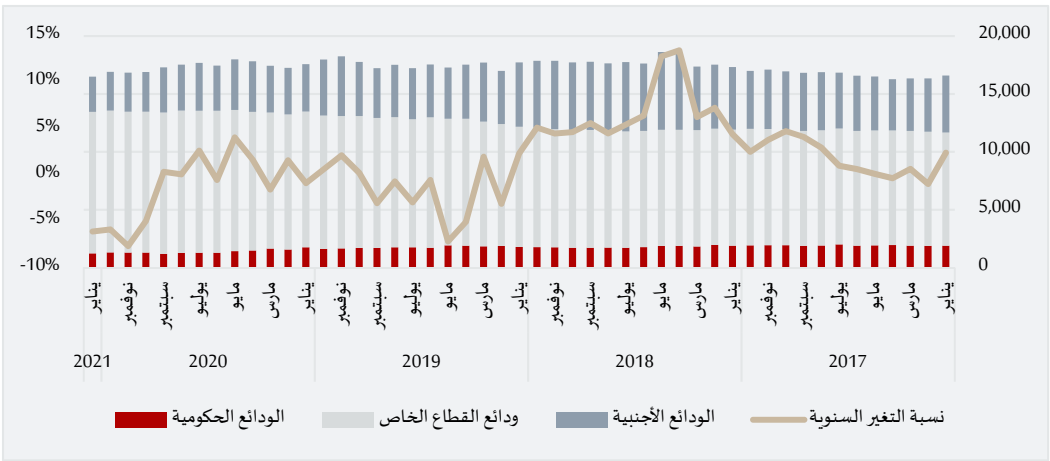

المصدر: مصرف البحرين المركزي

واستمر متوسط سعر الفائدة في الانخفاض تماشياً مع قرارات مصرف البحرين المركزي بخفض أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف لمصارف التجزئة، حيث استقر متوسط معدل سعر الفائدة على القروض الشخصية عند 4.8% في شهر ديسمبر 2020، بانخفاض قدره 2.9% مقارنة بالسنة الماضية، كما انخفض متوسط سعر الفائدة للقروض التجارية بنسبة 22.5% ليصل إلى 3.9% في ديسمبر 2020.

متوسط سعر الفائدة للتسهيلات الائتمانية (بنوك التجزئة التقليدية)

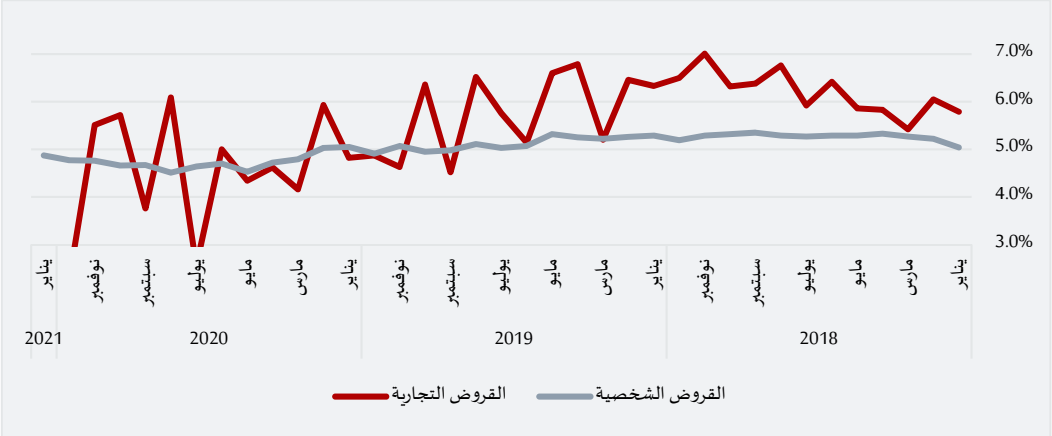

المصدر: مصرف البحرين المركزي

بورصة البحرين

شهدت بورصة البحرين أداءً جيداً في الربع الرابع من 2020 حيث تم إدراج 43 شركة في البورصة بإجمالي قيمة سوقية تبلغ 24.7 مليار دولار أمريكي. وفي 31 ديسمبر 2020، بلغ مؤشر البحرين لجميع الأسهم 1,489.8، كما ووصلت قيمة الأسهم المتداولة في ديسمبر 2020 إلى 130.0 مليون دولار أمريكي بينما بلغ حجم الأسهم المتداولة 270.5 مليون سهم. وتركز عدد من المعاملات في قطاع البنوك التجارية التي مثلت 31.8% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة و32.5% من إجمالي حجم الأسهم المتداولة حتى 31 ديسمبر 2020. وشكّل المستثمرين البحرينيين 83.1% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، بينما استحوذ المستثمرين غير البحرينيين على 16.9%.

مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي

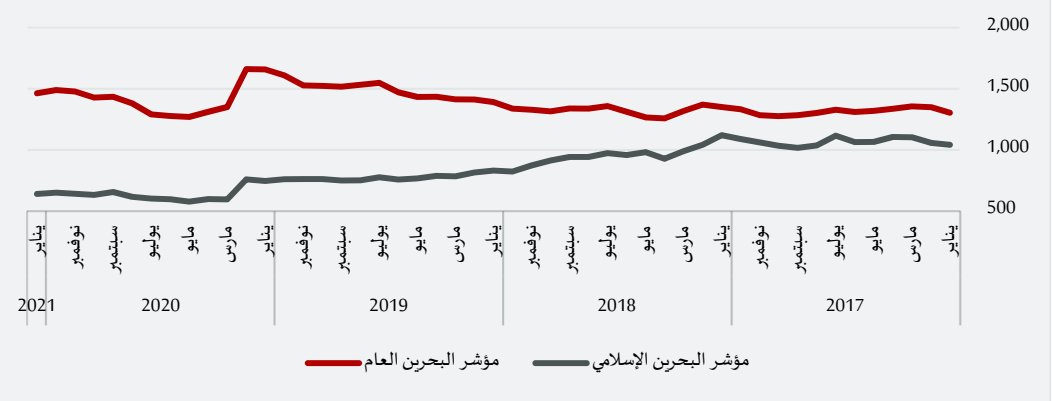

المصدر: بورصة البحرين

السندات والصكوك قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف البحرين المركزي

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينا ر)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة إلى معدل الربح (٪)	متوسط السعر (٪)	زيادة الاكتتاب (٪)
14 أكتوبر 2020	Sukuk Al Salam No. 234	43	91	2.22	-	346
21 أكتوبر 2020	Treasury Bills No. 1830	70	91	2.23	99.440	100
22 أكتوبر 2020	Treasury Bills No. 74	100	365	2.81	97.237	155
28 أكتوبر 2020	Treasury Bills No. 1831	70	91	2.23	99.441	100
4 نوفمبر 2020	Treasury Bills No. 1832	70	91	2.22	99.441	100
5 نوفمبر 2020	Sukuk Al Ijarah No. 183	26	182	2.60	-	501
8 نوفمبر 2020	Treasury Bills No. 1833	35	182	2.58	98.702	122
11 نوفمبر 2020	Treasury Bills No. 1834	70	91	2.24	98.437	106
18 نوفمبر 2020	Sukuk Al Salam No. 235	43	91	2.22	-	277
25 نوفمبر 2020	Treasury Bills No. 1835	70	91	2.32	99.439	100
26 نوفمبر 2020	Treasury Bills No. 75	100	365	2.81	97.238	159
29 نوفمبر 2020	Treasury Bills No. 1836	35	182	2.58	98.714	141
2 ديسمبر 2020	Treasury Bills No. 1837	70	91	2.22	99.441	114
9 ديسمبر 2020	Treasury Bills No. 1838	70	91	2.22	99.443	100
10 ديسمبر 2020	Sukuk Al Ijarah No. 184	26	182	2.60	-	560
16 ديسمبر 2020	Sukuk Al Salam No. 236	43	91	2.22	-	355
23 ديسمبر 2020	Treasury Bills No. 1839	70	91	2.21	99.444	110
24 ديسمبر 2020	Treasury Bills No. 76	100	365	2.80	97.247	143
27 ديسمبر 2020	Treasury Bills No. 1840	35	182	2.58	98.712	100
30 ديسمبر 2020	Treasury Bills No. 1841	70	91	2.21	99.445	107

وارتفعت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة) من 204.9 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2019 إلى 207.4 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2020، أي بمقدار 2.5 مليار دولار أمريكي أو بنسبة 1.2%.

كما أظهرت عمليات نقاط البيع في مملكة البحرين زيادة في عدد العمليات خلال عام 2020 حيث بلغت 83,785,810 معاملة (38% منها باستخدام البطاقات اللاتلامسية)، بزيادة بنسبة 13.7% مقارنة بعام 2019. أما بالنسبة للقيمة الإجمالية للعمليات التي تم إجراؤها باستخدام أجهزة نقاط البيع في مملكة البحرين فقد بلغت 2.3 مليار دينار (18.7% منها باستخدام البطاقات اللاتلامسية)، بانخفاض بنسبة 4.2% مقارنة بعام 2019.

سوق العمل

تأكيداً على الدور الكبير الذي لعبته الحزمة المالية والاقتصادية في دعم استقرار سوق العمل، بلغت أعداد البحرينيين العاملين في القطاعين العام والخاص 142,018 بحريني بنهاية عام 2020 مسجلةً تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.7% مقارنة بنهاية العام 2019، وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. وشهدت أعداد العاملين البحرينيين في القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 2.5% على أساس سنوي ليصل إجمالي عدد العاملين إلى 47,796 بحريني حتى نهاية ديسمبر 2020، فيما انخفض متوسط الأجر الشهري انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.6% على أساس سنوي ليصل إلى 826 دينار بحريني. من جهة أخرى، انخفض عدد البحرينيين العاملين في القطاع الخاص مقارنة بالربع ذاته من العام الماضي بنسبة 2.2% ليصل إلى 94,222 عامل، بينما ارتفع متوسط أجرهم الشهري بنسبة 2.3% ليصل إلى 757 دينار، كما انخفض عدد العاملين غير البحرينيين بنسبة 11.9% على أساس سنوي، فيما ارتفع متوسط أجرهم الشهري بنسبة 5.3% ليصل إلى 258 دينار.

وساهمت مبادرات الحزمة المالية والاقتصادية في استقرار مستوى العمالة وبالأخص البحرينية، حيث تضمنت الحزمة مبادرة تكفّل الحكومة الموقرة بدفع رواتب جميع البحرينيين العاملين في القطاع الخاص من خلال صندوق التأمين ضد التعطل لمدة ثلاثة أشهر بدءً من شهر مارس 2020، بهدف دعم استقرار واستدامة سوق العمل وعدم المساس بمستوى المعيشة للمواطنين. وتم تمديد الحزمة مرتين من خلال صندوق التأمين ضد التعطل الأولى لمدة 3 أشهر إضافية بدءً من شهر يوليو 2020 للبحرينيين العاملين في القطاعات المتضررة من تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وفي المرة الثانية تم تمديد المبادرة لمدة 3 أشهر أخرى بدءً من شهر أكتوبر 2020 للبحرينيين العاملين في القطاعات الأكثر تضرراً، وساهمت المبادرات بدعم أكثر من 90 ألف بحريني يعملون في أكثر من 11 ألف شركة في القطاع الخاص. ووافق مجلس الوزراء الموقر مؤخراً على مقترح دعم رواتب البحرينيين العاملين في الأنشطة التجارية التي لا تزال مغلقة نتيجة الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا (كوفيد-19) عن طريق صندوق العمل (تمكين) بالتنسيق مع برنامج الصندوق لدعم استمرارية الأعمال.

التغيير السنوي في أعداد المسجلين حسب الفئة (%)

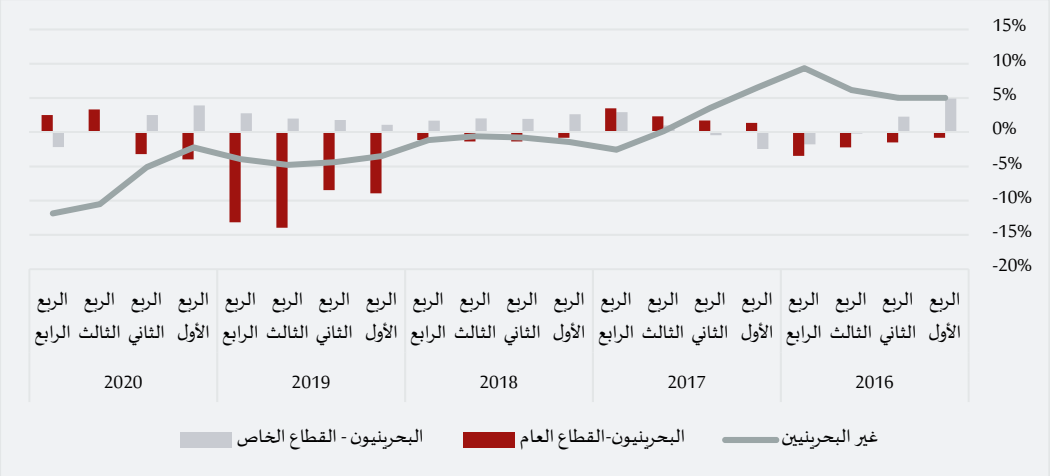

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

على صعيد آخر، وتنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بإطلاق البرنامج الوطني للتوظيف بنسخته الثانية، والذي يهدف إلى توظيف 25 ألف بحريني في العام 2021، وتوفير 10 آلاف فرصة تدريب سنوياً، ويتضمن ثلاث مبادرات رئيسية وهي: تخصيص صندوق العمل (تمكين) لميزانية قدرها 120 مليون دينار بحريني لثلاثة أعوام (2021-2023)، مع زيادة مبلغ ومدة الدعم المقدم للمسجلين على قوائم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والداخلين الجدد إلى سوق العمل، إضافة إلى تمديد فترة الإعلان عن الشواغر قبل استقدام العمالة من الخارج من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، وأخيراً تشديد الإجراءات الأمنية للرقابة على العمالة غير النظامية. تم خلال العام 2021 توظيف ما يتجاوز 6,000 مواطن بحريني في مختلف منشآت القطاع الخاص منذ إطلاق البرنامج وحتى أواخر شهر مارس 2021. ويأتي تنفيذ البرنامج في ظل الظروف الاستثنائية العالمية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) لتشجيع توظيف وتأهيل البحرينيين في منشآت القطاع الخاص وضمان استقرارهم في وظائفهم.

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

- حققت مملكة البحرين تحسناً بنسبة 20% في النتيجة التي حققتها في تقرير المرأة والأعمال والقانون 2021 الصادر عن البنك الدولي لتحصد 55.6 نقطة من أصل 100. ويتناول التقرير القوانين واللوائح التي تؤثر على مشاركة المرأة الاقتصادية ويقيس المساواة بين الرجل والمرأة في ثمان مؤشرات فرعية في 190 دولة. وأقر التقرير بثلاثة إصلاحات لمملكة البحرين في ثلاثة مؤشرات فرعية وهي ريادة الأعمال (حققت علامة كاملة 100/100) والمعاش التقاعدي (حققت 100/75) والأجر.

- تحسن تصنيف مملكة البحرين بواقع 23 مرتبة لتحتل التصنيف 40 عالمياً بين 178 دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية 2021 الصادر عن مؤسسة هيرتج، مما يجعل المملكة واحدة من أكثر دول المنطقة تحسناً هذا العام، وحصدت المملكة 100/69.9 نقطة متجاوزةً المتوسطات العالمية والإقليمية للحرية الاقتصادية. ويقيس المؤشر تطورات السياسة الاقتصادية للدول ضمن 12 مؤشر فرعي تندرج تحت أربع ركائز وهي: سيادة القانون، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، والأسواق المفتوحة. وأشاد التقرير بأداء مملكة البحرين في تحسين وتسهيل إجراءات استخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء والحصول على الائتمان وتسجيل الملكية العقارية وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار، إضافة إلى تعزيز حماية المستثمرين الأقلية.

- يقيس أفضل الوجهات الاستثمارية من حيث مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن 129 مدينة. تمثل مدينة المنامة مملكة البحرين ضمن التقرير حيث صُنفت ضمن المدن المتوسطة والصغيرة.

- احتلت المنامة المرتبة الأولى عالمياً في إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر للمدن المتوسطة والصغيرة والخامسة عالمياً في إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، ضمن تقرير مدن المستقبل العالمية 2021-2022 الصادر عن "إف دي آي إنتلجنس" التابعة لمؤسسة فاينانشل تايمز، كما حققت المنامة المركز السابع عالمياً والثاني على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يخص توافر بيئة مرحبة ومرنة لممارسة الأعمال.

- تحسن تصنيف مملكة البحرين بمرتبة واحدة ليصبح تصنيفها 49 عالمياً من بين 113 دولة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2020 الصادر عن وحدة المعلومات الاقتصادية " The Economist Intelligence Unit"، ويغطي المؤشر عدة مجالات منها تكلفة ووفرة وجودة الغذاء والموارد الطبيعية في البلدان، ويتم تحديد تصنيف الدول من خلال تقييم 59 مؤشر لقياس محركات الأمن الغذائي في البلدان النامية والمتقدمة، وحققت مملكة البحرين نتائج مرتفعة في 9 مؤشرات فرعية من ضمنها السلامة الغذائية وكفاية التوريد، كما جاءت المملكة في التصنيف 35 عالمياً ضمن فئة القدرة على تحمل تكاليف الغذاء.

- جاءت مملكة البحرين ضمن المراكز العشر الأولى الأفضل أداءً بحلولها في المرتبة السابعة عالمياً في المؤشر الفرعي "أساسيات مزاولة الأعمال" ضمن مؤشر أجيليتي اللوجستي للأسواق الناشئة 2021، كما تقدمت بواقع مرتبتين لتحل في التصنيف 25 عالمياً في المؤشر الفرعي "الفرص اللوجستية الدولية".

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث يتم تحييد أو إلغاء أثر التغير في الأسعار بين السنة الجارية وسنة الأساس.
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي يتأثر بالتغير في كل من الأسعار وكميات الإنتاج.
الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، أي إجمالي الإنتاج ناقصاً المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى التي تم استخدامها كاستهلاك وسيط أثناء عملية الإنتاج خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
النفط الخام والغاز	يتضمن نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي أو الكيميائي للمواد أو الجواهر أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية والمعادن اللافلزية وصنع الأثاث وغيرها
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة -المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق- والإنشاءات التجارية الخاصة للمباني والهندسة المدنية، وتركيب المباني وتشطيبها، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواءً كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب أو البر أو البحر أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريدية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية ووحدات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى: وكالتي تتضمن أنشطة الإبداع والفنون، والتسلية والأنشطة الرياضية والترفيهية، وأنشطة إصلاح الحواسيب، والسلع الشخصية والمنزلية وغيرها.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كشراء وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة، مثل تأجير السلع الشخصية والمنزلية، وأنشطة قواعد البيانات، والأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة، وأعمال الديكور الداخلي، وأنشطة التصوير الفوتوغرافي وغيرها.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
الخدمات الحكومية	وتشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

حقوق النشر والطبع

حقوق النشر محفوظة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2020

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواءً كان ذلك بصورة إلكترونية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

EconomicQuarterly@mofne.gov.bh